دراسة تحليلية لهيكل الاستثمار فى مصر

أ.د/ محمد صلاح الدين الجندي أ.د/ حمدي الصوالحي د/ إلهام عبد المعطى عباس
أستاذ الاقتصاد الزراعي – جامعة المنصورة المركز القومي للبحوث باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة

ظهرت فى السنوات الاخيرة العديد من الاضطرابات و الاختلالات فى المجتمع المصرى التى اثرت سلبا بشكل واضح على قطاعات الدولة المختلفة سواء القطاعات السلعية ، او قطاعات الخدمات الإنتاجية او القطاعات الخدمية وكان اهم محرك لهذة الاضطرابات ارتفاع معدلات البطالة فى المجتمع التى بلغت حوالي١٠,٤% كمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) وتجاوزت ١٣% عام ٢٠١٦ و اختلال فى مستوي الدخول الحقيقية للافراد مع زيادة معدلات التضخم فى اسعار السلع المستهلكة حتى بلغت حوالي ٩% كمتوسط لفترة الدراسة و تجاوزت ٣١% عام ٢٠١٦ الامر الذى يستدعى عمل خطة لتنمية جميع قطاعات الدولة وهذة التنمية تتطلب برامج تمويلية و استثمارية عديدة لطرح العديد من المشاريع الإنتاجية و الخدمية لتنمية البنيان الاقتصادى القومي فى كافة مجالاتة. وتعتبر الاستثمارات من اهم وسائل تنفيذ برامج التنمية و فتح مجالات لجذب العمالة و تقليل معدلات البطالة و رفع مستوى معيشة الافراد و المجتمع ككل ٠

المشكلة البحثية :

وجود خلل فى توزيع الاستثمارات المنفذة بقطاعات الدولة المختلفة فى ظل الانخفاض النسبى للاستثمارات المنفذة فى قطاع الزراعة و قطاع المياة و قطاع التشيد و البناء وهى من اهم القطاعات السلعية التى تحتاج الى زيادة نسبة الاستثمارات التى تعمل على جذب الايدى العاملة وتقليل معدلات البطالة مع توفير الأمن الغذائي وزيادة الدخل القومي و من ثم زيادة الدخل الفردى ، حيث يؤدى زيادة الاستثمارات بالقطاع الزراعي مثلا الى زيادة الانتاج الزراعي و زيادة الصادرات الزراعية و تخفيض الواردات و تخفيض عجز الميزان التجارى و ميزان المدفوعات و تقوية العملة الوطنية و على الرغم من كل هذة المزايا لوحظ ان نسبة ما يخصص للقطاع الزراعي من استثمارات يقل عن ١٠ % من الاستثمارات القومية ، وهذا بدوره يؤدى الى انخفاض كفاءة الاستثمار القومي والى عزوف المستثمرين عن الاستثمار فى القطاع الزراعي الامر الذى تسبب فى انخفاض الاكتفاء الذاتى للعديد من السلع الزراعية و الغذائية الهامة و الاضطرار الى استيرادها من الخارج باسعارها التى ترتفع من عام الى اخر و تعرض الاقتصاد المصرى الى ما يسمى (بالتضخم المستورد Import Inflation) ٠

الهدف من البحث :

دراسة تطور الاستثمارات القومية والاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة و كيفية توزيعها على قطاعات الدولة المختلفة والتعرف على الأهمية النسبية لكل منها وكذلك التعرف على اهم المعوقات الاستثمارية للتدفقات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي مع دراسة كفاءة اداء الاستثمار الزراعي والقومي للوقوف على الاسباب الفعلية لتدنى الاستثمارات بالقطاع الزراعي مع دفع عجلة الاستثمارات القومية بقطاعات الدولة المختلفة التى تساهم فى تنمية الانتاج و الدخل القومي مع رفع الأهمية النسبية للاستثمارات فى القطاعات السلعية الضرورية لمعيشة الافراد كقطاع الزراعة و قطاع المياة و قطاع التشيد والبناء وغيرها مع رفع كفاءة الاستثمار بهذة القطاعات ٠

مصادر البيانات والطريقة البحثية :

اعتمدت الدراسة على البيانات الاحصائية المنشورة على المواقع الالكترونية الحكومية ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل البنك المركزى المصرى ووزارة التخطيط والتعاون الدولى والجهاز المركزى للتعبئة

العامة والاحصاء وتم استخدام التحليل الاحصائى الوصفى و الكمى لوصف المتغيرات المختلفة و مدلولها الاقتصادى بالاضافة الى استخدام بعض المؤشرات لتقدير كفاءة اداء الاستثمارات القومية و الزراعية مثل معدل الاستثمار ، معامل الاستثمار و انتاجية الاستثمار. كما تم تقدير بعض النماذج القياسية مثل نموذج كلاين (Klein Model) باستخدام اسلوب المعادلات الانية بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) Two stage least square، بالاضافة الى نموذج "هارود ودومر" لقياس اثر الاستثمار الزراعي على معدلات نمو الدخل الزراعي الحقيقى .

النتائج البحثية

اولا: قياس تاثر اداء النشاط الاقتصادى المصري بالاستثمارات المنفذة :

– الاستثمار متغير ذو تاثير قوى على الاقتصاد القومي و مكون اساسى للناتج المحلى الإجمالي و بدراسة العلاقة القياسية الجزئية المتشابكة بين الاستثمارات القومية المنفذة على الناتج المحلى الإجمالي وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) يتبين من معادلة (١) جدول(١) ان زيادة إجمالي الاستثمارات المنفذة بمقدار ١مليار جنية يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمقدار يبلغ حوالي ٧،٥٧ مليار جنية و قد ثبتت معنوية هذة العلاقة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ٠

– كما يتضح من جدول (١) بالملحق ان نسبة إجمالي الاستثمارات المنفذة للناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ١٢,١٧% عام ٢٠١٣ وحد أقصي يبلغ حوالي ٢٣,٣% عام ٢٠٠٧ ومتوسط هندسى خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ١٧,٣ % مما يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الكلية المنفذة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي كما يتبين من معادلة(٢) جدول (١) ان زيادة الاستثمارات الزراعية بمقدار ١ مليار جنية يؤدى ذلك الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمقدار يبلغ حوالي ١٨٥,٠٢مليار جنية و قد ثبتت معنوية هذة العلاقة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١.

– يتضح كذلك من جدول (١) بالملحق ان نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥) تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ٠,٣٢% عام ٢٠١١ وحد أقصي يبلغ حوالي ٢,٧% عام ٢٠٠١ ومتوسط هندسى خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ٠,٩% وهذا يوضح الانخفاض الشديد لنسبة الاستثمارات الزراعية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي

– ويوضح جدول (١) بالملحق ايضا ان نسبة الاستثمارات الزراعية لإجمالي الاستثمارات القومية خلال نفس الفترة تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ٢,١٨% عام ٢٠١١ وحد أقصي يبلغ حوالي ١٤,٢١% عام ٢٠٠١ ومتوسط هندسى خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ٥,٢٢% وهذا يوضح الانخفاض الشديد لنسبة الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية

– كما يتبين من جدول (١) بالملحق ان نسبة الناتج المحلى الزراعي للناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠–٢٠١٥) تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ١٠,٩٩% عام ٢٠١٢ وحد أقصي يبلغ حوالي ١٦,٥٦% عام ٢٠٠٠ ومتوسط هندسى خلال تلك الفترة يبلغ حوالي ١٣,٥٨% وهذا يوضح الانخفاض لنسبة الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي ٠

– وبتقدير الرقم القياسى لتحيز الاستثمار الحكومى

$$\textbf{The index of government investment bias (G I B)} = \frac{AGI/\ GI}{AGDP/GDP!}\ \textbf{G I B}$$

حيث : AGI : الاستثمار الزراعي

GI : الاستثمارالقومي الإجمالي

AGDP : الناتج المحلى الزراعي

GDP : الناتج المحلى الإجمالي

يقارن رقم نصيب الاستثمار الزراعي فى الاستثمار الإجمالي بنصيبها فى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥) ، فيتبين من معادلة (٣) جدول (١) ان هذة النسبة تتناقص بمقدار ٠,٠٣٢ % بما يمثل حوالي ٧,٤ % من متوسطها السنوي البالغ ٠,٤٣ %

هذا يوضح ان هذا الرقم اقل من الواحد الصحيح مما يشير الى التحيز الواضح فى السياسة الاستثمارية ضد قطاع الزراعة (dethier 1991)[٦].

مما سبق يتضح انخفاض الاستثمار القومي الإجمالي و الضعف الشديد للاستثمارات الزراعية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي فى مصر خلال فترة الدراسة مما يتطلب دراسة شاملة لجوانب الاستثمار فى مصر للوقوف على اسباب انخفاضها ٠

جدول(١) معادلات القياس الجزئي لتأثر النشاط الاقتصادي بالاستثمارات القومية و الزراعية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥) " بالمليار جنية اسعار جارية "

رقم المعادلة		المعادلة	F	R^2	معدل التغير %
١	الاستثمار القومي و الناتج المحلى الإجمالي	ص^هـ = – ٢٥٢,٠١٤ + ٧,٥٧ س هـ (١,٩٣٧–)* (١٢,٢٢٣)**	(١٤٩,٤)**	٠,٩١	
٢	الاستثمار الزراعي و الناتج المحلى الإجمالي	ص^هـ = – ٤٤٥,١٠ + ١٨٥,٠١٨ س هـ (٠,٩٠–) (٣,٤٠٩)**	(١١,٦)**	٠,٤٥	
٣	الرقم القياسى لتحيز الاستثمار	ص^هـ = ٠,٦٩٩ – ٠,٠٣٢ س هـ (٩,٨٣٦)** (٤,٣٩–)**	(١٩,٢٨)**	٠,٥٨	٧,٤

حيث :

ص^هـ = القيمة التقديرية للناتج المحلى الإجمالي فى مصر بالمليار جنية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

س هـ= القيمة التقديرية للاستثمارات فى مصر بالمليار جنية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥)، هـ =١،٢، ١٦

****معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، *معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، الأرقام بين الأقواس هى قيمة t**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق.

ثانيا : إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة فى مصر :–

إن برامج التنمية الاقتصادية فى اى قطاع بالدولة تتوقف على حجم الاستثمارات المتاحة والمنفذة فقد تبين من جدول (١) بالملحق ان إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بمصر خلال الفترة(٢٠٠٠ – ٢٠١٥) قد تراوحت بين حد ادنى يبلغ حوالي ٦٣,٥٨٢ مليار جنية عام ٢٠٠٠ وحد أقصي يبلغ حوالي ٣٩٢,٠٣٩ مليار جنية عام ٢٠١٥ وذلك بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يبلغ حوالي ١٨٦,٣٩٩ مليار جنية

وبدراسة تطور إجمالي الاستثمارات القومية فى مصر خلال نفس الفترة يتبين من معادلة (٤) جدول (٢) بالدراسة ان الاستثمارات الكلية المنفذة فى مصر تزداد سنويا بمقدار٢٠,٣٧ مليار جنية تمثل نحو ١٠,٩ %من متوسطها السنوي و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٩٤ اى ان ٩٤ % من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان ٦% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة.

١: راس المال المستثمر حسب الملكية :–

ان السياسة المتزنة فى توزيع الاستثمارات المحلية المنفذة قائمة على راس المال العام (الحكومى) و راس المال الخاص (الاشخاص او الشركات) الا ان مدى كفاءة استمرارية راس المال المستثمر و نمو معدلة فى المشاريع المنفذة تعتبر مسؤلية المناخ المحيط بتنفيذ الاستثمارات لذلك يتم دراسة إجمالي الاستثمارات المحلية و الأجنبية المنفذة من حيث الملكية لراس المال المستثمر.

(أ)- راس المال المستثمر" المحلي "القومي:-

*** الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاع العام :** يتبين من جدول (١) بالملحق ان قيمة الاستثمارات بالقطاع الحكومى تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ٣١,٣٧ مليارجنية عام ٢٠٠٠وحد أقصي حوالي ١٦٤,٧٤مليارجنية عام ٢٠١٥ وذلك بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٧٩,٨٤ مليار جنية تمثل حوالي ٤٢,٨ % من المتوسط السنوي للاستثمارات الكلية المنفذة خلال فترة الدراسة .

وبدراسة تطور راس المال المستثمر بالقطاع العام يتضح من المعادلة (٥) جدول (٢) ان قيمة الاستثمارات بالقطاع العام تتزايد سنويا بمقدار ٧,٩٩ مليار جنية تمثل نحو ١٠% من متوسطها السنوي و نحو ٤,٢ % من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة و حوالي ٣٩,٢ % من الزيادة السنوية للاستثمارات الكلية و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٨٩ اى ان ٨٩ % من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان ١١% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

*** الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاع الخاص :** يتضح من جدول (١) بالملحق ان قيمة الاستثمارات بالقطاع الخاص تتراوح بين حد ادنى يبلغ حوالي ٣٢,٢١ مليار جنية عام ٢٠٠٠ وحد أقصي بلغ حوالي ٢٢٧,٣ مليار جنية عام ٢٠١٥ وذلك بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٦,٥٦ مليار جنية تمثل حوالي ٥٧,٢% من المتوسط السنوي للاستثمارات الكلية خلال فترة الدراسة.

وبدراسة تطور راس المال المستثمر بالقطاع الخاص يتضح من المعادلة (٦) جدول (٢) ان قيمة الاستثمارات بالقطاع الخاص تتزايد سنويا بمقدار ١٢,٣٨ مليار جنية تمثل نحو١١,٦% من متوسطها السنوي و نحو ٦,٦ % من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة و حوالي ٦٠,٨ % من الزيادة السنوية للاستثمارات الكلية و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٩٣اى ان ٩٣% من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان ٧% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة و ذلك خلال فترة الدراسة ٠

جدول(٢) معادلات الاتجاة العام لتطور الاستثمارات المنفذة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) " بالمليار جنية و الاسعار الجارية

رقم المعادلة	المتغير الاقتصادى	المعادلة	F	R^2	معدل التغير %
٤	الاستثمارات القومية	ص^هـ = ١٣,٢٢٧ + ٢٠,٣٧ س هـ (١,٠٢٣) (١٥,٢٣٤)**	(٢٣٢,٠٨)**	٠,٩٤	١٠,٩
٥	استثمارات القطاع العام	ص^هـ = ١١,٩٠٤ + ٧,٩٩٢ س هـ (١,٦١٤) (١٠,٤٨٢)**	(١٠٩,٨٧)**	٠,٨٩	١٠
٦	استثمارات القطاع الخاص	ص^هـ = ١,٣٢٢ + ١٢,٣٨س هـ (٠,١٥٦) (١٤,١٣)**	(١٩٩,٧)**	٠,٩٣	١١,٦
٧	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	ص^هـ = ٥٠,٢٩٨ - ٠,٢٠٢س هـ **(٣,٤٩٧) (-٠,١٣٦)	(٠,٠١٨)	٠,٠٠١	٠,٤٢

حيث :

ص^ هـ = القيمة التقديرية للاستثمارات فى مصر بالمليار جنية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥). س هـ = عامل الزمن هـ =١،٢، ..... ١٦ .

****معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، * معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ . الأرقام بين الأقواس هى قيمة t**

المصدر: جمعت و حسبت من جدول رقم (١) بالملحق

(ب)- الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر :

يتضح من جدول (١) بالملحق ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر تتراوح بين حد

ادنى يبلغ حوالي ١٥,٣ مليار جنية عام ٢٠٠٠ وحد أقصي يبلغ حوالي ٨٣,٤ مليار جنية عام ٢٠١١ وذلك بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٤٨,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة ٠

كما يتبين من معادلة (٧) جدول (٢) ان التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لمصر تتناقص بمقدر ٠,٢٠٢ مليار جنية سنويا بما يمثل نحو ٠,٤٢من متوسطها السنوي الا ان هذا التناقص لم يثبت إحصائيا اي ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر ثابتة عند متوسطها السنوي خلال فترة الدراسة ولكن شهد تراجعا ملحوظا خلال السنوات الخمس الأخيرة نظرا لما شهدتة مصر والمنطقة العربية من اضطرابات وعدم استقرار امنى و سياسى مع هروب و تراجع راس المال الأجنبي من مصر .

ثالثا: هيكل الاستثمارات القومية المنفذة و توزيعها على قطاعات الدولة المختلفة :

يتم توزيع إجمالي الاستثمارات القومية على ثلاث قطاعات أساسية " وذلك حسب توزيع وزارة التخطيط و المتابعة " وهى

- **القطاعات السلعية** تشمل :(الزراعة ،البترول والاستخراجات الأخرى ،صناعات تحويلية ، الكهرباء ، المياة والتشيد والبناء).
- **قطاعات الخدمات الإنتاجية** تشمل : (النقل والتخزين، الاتصالات، قناة السويس، تجارة الجملة والتجزئة و الانشطة المساعدة).
- **القطاعات الخدمية** تشمل :(التامين والضمان الاجتماعي، المطاعم والفنادق، الأنشطة العقارية ،خدمات التعليم ، الخدمات الصحية و اخرى)

*** تطور بنية الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاعات السلعية :-**

يتضح من المعادلة (٨) جدول (٣) ان الاستثمارات الكلية بالقطاعات السلعية تتزايد سنويا بمقدار ٩,١١٤ مليار جنية تمثل نحو ١٠,١٤% من متوسطها السنوي البالغ نحو٨٩,٨٦ مليار جنية و نحو ٤,٩ % من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة و حوالي ٤٤,٧ % من الزيادة السنوية للاستثمارات الكلية٠ وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد بنحو ٠,٩٤اى ان ٩٤ % من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان ٦% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

*** تطور بنية الاستثمارات القومية المنفذة بقطاعات الخدمات الإنتاجية :-**

يتضح من المعادلة (٩) جدول (٣) ان إجمالي الاستثمارات بقطاعات الخدمات الإنتاجية تتزايد سنويا بمقدار٥,٥٧ مليار جنية تمثل نحو ١٢,٦% من متوسطها السنوي البالغ نحو٤٤,٠٤ مليار جنية و نحو ٢,٩٩% من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة و حوالي ٢٧,٣ % من الزيادة السنوية للاستثمارات الكلية و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٨٤ اى ان ٨٤ % من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان ١٦% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

*** تطور بنية الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاعات الخدمية :-**

يتضح من المعادلة(١٠) جدول (٣) ان إجمالي الاستثمارات بالقطاعات الخدمية تتزايد سنويا بمقدار ٥,٦٩ مليار جنية تمثل نحو ١٠,٨% من متوسطها السنوي البالغ نحو ٥٢,٥٠ مليار جنية و نحو ٣,٠٥% من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة و حوالي ٢٧,٩ % من الزيادة السنوية للاستثمارات الكلية و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد بنحو ٠,٩٠ اى ان ٩٠ % من التغيرات فى الاستثمارات القومية المنفذة ترجع الى عامل الزمن وان١٠% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

جدول(٣) معادلات الاتجاه العام لتطور قطاعات الاستثمارات القومية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) " بالمليار جنية و الأسعار الجارية "

رقم المعادلة	المتغير الاقتصادى	المعادلة	F	R^2	معدل التغير %
٨	الاستثمارات بالقطاعات السلعية	ص^ هـ = ١٢,٤٠٦ + ٩,١١٤ س هـ *(٢,٠٦٠) (١٤,٦٣٥)**	(٢١٤)**	٠,٩٤	١٠,١٤
٩	استثمارات بقطاع الخدمات الإنتاجية	ص^ هـ = - ٣,٣١١ + ٥,٥٧٠ س هـ (-٠,٥٣٤) (٨,٦٨٢)**	(٧٥,٤)**	٠,٨٤	١٢,٦
١٠	استثمارات بالقطاعات الخدمية	ص^ هـ = ٤,١٣٢ + ٥,٦٩٠س هـ (٠,٨٤٩) (١١,٣٠٧)**	(١٢٧,٨)**	٠,٩٠	١٠,٨

حيث :

ص^ هـ= القيمة التقديرية للاستثمارات فى مصر بالمليار جنية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥). س هـ = عامل الزمن ، هـ =١،٢، ١٦

****معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، *معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ . الأرقام بين الأقواس هى قيمة t**

المصدر: جمعت و حسبت من جدول رقم (٢) بالملحق.

*** الاستثمارات القومية المنفذة بمختلف القطاعات السلعية :-**

نظرا لأهمية القطاعات السلعية يتم دراسة تطور قطاعاته المختلفة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥).

- **بدراسة الاستثمارات بقطاع الزراعة :** يتضح من جدول (٤) المعادلة (١١) انها تتزايد سنويا بمقدار ٠,٣١٥ مليار جنية بما يمثل حوالي ٣,٦% من متوسطها السنوي البالغ حوالي ٨,٦٨ مليار جنية ويمثل حوالي ٠,٣٥%من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية وحوالي ٣,٥% من الزيادة السنوية للاستثمارات بالقطاعات السلعية وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٢٧ اى ان ٢٧ % من التغيرات فى الاستثمارات بقطاع الزراعة ترجع الى عامل الزمن وان٧٣% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

- **بدراسة الاستثمارات بقطاع االبترول و الاستخراجات الاخرى :** يتضح من جدول (٤) المعادلة (١٢) انة يتزايد سنويا بمقدار ٤,٦ مليار جنية بما يمثل حوالي ١٢،٢ % من متوسطها السنوي البالغ حوالي ٣٧,٧ مليار جنية و يمثل حوالي ٥,١٢ %من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية و حوالي ٥٠,٥ % من الزيادة السنوية للاستثمارات بالقطاعات السلعية كلها و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٩٢اى ان ٩٢ % من التغيرات فى الاستثمارات بقطاع البترول ترجع الى عامل الزمن وان ٨% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

- **بدراسة الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية :** يتضح من جدول (٤) المعادلة (١٣) ان الاستثمارات بالقطاع تتزايد سنويا بمقدار ٢,٤٩ مليار جنية بما يمثل حوالي ١٠,١ % من متوسطها السنوي البالغ حوالي ٢٤,٦٨ مليار جنية و يمثل حوالي ٢,٧% و حوالي ٢٧,٣% من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية و الزيادة السنوية للاستثمارات بالقطاعات السلعية كلها وذلك على الترتيب و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٦٣ اى ان ٦٣ % من التغيرات فى الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية ترجع الى عامل الزمن وان ٣٧ % من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

- **بدراسة الاستثمارات بقطاع الكهرباء :** يتضح من جدول (٤) المعادلة (١٤) ان الاستثمارات بالقطاع تتزايد سنويا بمقدار ٠,٩٩مليار جنية بما يمثل حوالي ٨,٨ % من متوسطها السنوي البالغ حوالي ١١,٢٤ مليار جنية ويمثل حوالي ١,١% وحوالي ١٠,٩% من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية والزيادة السنوية لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية وذلك على الترتيب و قد ثبتت

معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١. ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٨١ اى ان ٨١% من التغيرات فى الاستثمارات بقطاع الكهرباء ترجع الى عامل الزمن وان ١٩ % من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة.

– **بدراسة الاستثمارات بقطاع المياة** : يتضح من جدول (٤) المعادلة (١٥) ان الاستثمارات بالقطاع تتزايد سنويا بمقدار ٠,٣٩ مليار جنية بما يمثل حوالي ٩,٤% من متوسطها السنوي البالغ حوالي ٤,١٤ مليار جنية الذى يمثل حوالي ٠,٤٣ % وحوالي ٤,٣ % من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية والزيادة السنوية للاستثمارات بالقطاعات السلعية كلها وذلك على الترتيب و قد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٤٩اى ان ٤٩ % من التغيرات فى الاستثمارات بقطاع المياة ترجع الى عامل الزمن وان٥١% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة ٠

– **بدراسة الاستثمارات بقطاع التشيد و البناء** : يتضح من جدول (٤) المعادلة (١٦) ان الاستثمارات بالقطاع تتزايد سنويا بمقدار ٠,٣٢٤ مليار جنية تمثل نحو ٩,٤% من متوسطها السنوي البالغ حوالي ٣,٤٢ مليار جنية ويمثل حوالي ٠,٣٦ % وحوالي ٣,٦ % من المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية والزيادة السنوية للاستثمارات بالقطاعات السلعية كلها وذلك على الترتيب وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويبلغ معامل التحديد نحو ٠,٣٧ اى ان ٣٧% من التغيرات فى الاستثمارات بهذا القطاع ترجع الى عامل الزمن وان ٦٣% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى لم تتضمنها الدراسة.

جدول(٤) معادلات الاتجاة العام لتطور الاستثمارات بالقطاعات السلعية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥)
"بالمليار جنية اسعار جارية "

رقم المعادلة	المتغير الاقتصادى	المعادلة	F	R^2	معدل التغير %
١١	الاستثمارات بالقطاع الزراعي	ص^هـ = ٥,٩٩٨ + ٠,٣١٨ س هـ **(٤,٤٩٨) (٢,٢٨٤)*	(٥,٢٢)*	٠,٢٧	٣,٦
١٢	الاستثمارات بقطاع البترول والاستخراجات الاخرى	ص^هـ = – ١,٣٩٦ + ٤,٦٠٠ س هـ (–٠,٣٩٥) (١٢,٥٨١)**	(١٥٨,٣)**	٠,٩٢	١٢,٢
١٣	الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية	ص^هـ = ٣,٥٠٢ + ٢,٤٩١ س هـ (٠,٧١١) (٤,٨٨٨)**	**(٢٣,٩)	٠,٦٣	١٠,١
١٤	الاستثمارات بقطاع الكهرباء	ص^هـ = ٢,٨٠٦ + ٠,٩٩٣ س هـ *(٢,٢٣١) (٧,٦٣٢)**	**(٥٨,٣)	٠,٨١	٨,٨
١٥	الاستثمارات بقطاع المياة	ص^هـ = ٠,٨٢٦ + ٠,٣٩٠ س هـ (٠,٨٠٣) (٣,٦٦٦)**	**(١٣,٤)	٠,٤٩	٩,٤
١٦	الاستثمارات بقطاع التشيد و البناء	ص^هـ = ٠,٦٦٩ + ٠,٣٢٤س هـ (٠,٦٠٧) (٢,٨٤٢)*	*(٨,٠٨)	٠,٣٧	٩,٤

حيث :
ص^هـ = القيمة التقديرية للاستثمارات بالقطاعات السلعية فى مصر بالمليار جنية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)
س هـ = عامل الزمن ، هـ =١، ٢، .....١٦ . **معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ،
***معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ . الأرقام بين الأقواس هى قيمة t**
المصدر : جمعت و حسبت من جدول رقم (٢) بالملحق

***الأهمية النسبية للاستثمارات القومية بالقطاعات السلعية المختلفة وإجمالي القطاعات الأساسية :**

الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للقطاع السلعي :

يتبين من جدول (٥) خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥) ان قيمة الاستثمارات بقطاع البترول و الاستخراجات الاخرى التى تشمل(البترول، الغاز الطبيعى واخرى) يحتل المركز الأول بالنسبة للاهمية

النسبية للقطاعات السلعية تقدر بحوالي ٤١,٩٥ % و كذلك بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بأهمية نسبية تقدر بحوالي ٢٠,٢٣% ويحتل المركز الثاتى الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية و تشمل (تكرير البترول واخرى) بالنسبة للاهمية النسبية لإجمالي القطاعات السلعية تقدر بحوالي ٢٧,٤٦ % و كذلك بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بأهمية نسبة تقدر بحوالي ١٣,٢٤ % و يحتل المركز االثالث الاستثمارات بقطاع الكهرباء بالنسبة للاهمية النسبية لإجمالي القطاعات السلعية تقدر بحوالي١٢,٥% و كذلك بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بأهمية نسبة تقدر بحوالي ٦,٠٣% بينما يحتل المركز الرابع الاستثمارات فى قطاع الزراعة بأهمية نسبية لإجمالي القطاعات السلعية تقدر بحوالي ٩,٦٥ % و كذلك بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بأهمية نسبة تقدر بحوالي ٤,٦٥% اما بنية الاستثمارات فى قطاع المياة و قطاع التشيد و البناء يحتلان المركز الخامس والسادس على التوالي بأهمية نسبية لإجمالي القطاعات السلعية ٤,٦%، ٣,٨% بالترتيب وكذلك بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية المنفذة بأهمية نسبية تقدر بحوالي ٢,٢% ، ١,٨٣% بالترتيب ٠

أ- الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة بإجمالي القطاعات بالدولة :-

يتبين من جدول (٥) ان تحتل بنية الاستثمارات بإجمالي القطاعات السلعية المركز الأول بأهمية نسبية تقدر بحوالي ٤٨,٢% من إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة وتحتل بنية الاستثمارات بإجمالي القطاعات الخدمية المركز الثاني بأهمية نسبية تقدر بحوالي ٢٨,٢%من إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة وتحتل قيمة الاستثمارات بإجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية المركز الثالث والاخير بأهمية نسبية تقدر بحوالي ٢٣,٦ %من إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة.

- مما سبق يتضح ان من الخطورة تدنى الأهمية النسبية للقطاعات ذات الأهمية القصوى لاستمرار الحياة للافراد مثل (قطاع الزراعة ، قطاع التشيد و البناء و قطاع المياة) و تدنى حصتها من الاستثمارات المنفذة رغم ان هذة القطاعات الاقتصادية تدعم الأمن الغذائي و الأمن القومي للبلاد .

جدول (٥)الأهمية النسبية للاستثمارات القومية بالقطاعات السلعية المختلفة و إجمالي القطاعات الأساسية خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٥) " القيمة بالمليار جنية بالأسعار الجارية"

القطاعات الاستثمارية	متوسط قيمة الاستثمار خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٥)	% من إجمالي القطاعات السلعية	% من إجمالي الاستثمارات القومية
استثمارات القطاع الزراعي	٨,٦٨	٩,٦٥	٤,٦٦
استثمارات قطاع البترول و الاستخراجات الاخرى (بترول – غاز طبيعى – اخرى)	٣٧,٧٠	٤١,٩٥	٢٠,٢٣
استثمارات الصناعات التحويلية (تكرير البترول .....)	٢٤,٦٨	٢٧,٤٦	١٣,٢٤
استثمارات قطاع الكهرباء	١١,٢٤	١٢,٥١	٦,٠٣
استثمارات قطاع المياة	٤,١٤	٤,٦١	٢,٢٢
استثمارات قطاع التشيد و البناء	٣,٤٢	٣,٨١	١,٨٣
إجمالي الاستثمارات بالقطاعات السلعية	٨٩,٨٧		٤٨,٢
إجمالي الاستثمارات بقطاعات الخدمات الإنتاجية	٤٤,٠٤		٢٣,٦
إجمالي الاستثمارات بالقطاعات الخدمية	٥٢,٥٠		٢٨,٢
إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة	١٨٦,٣٩		١٠٠

المصدر : جمعت و حسبت من جدول رقم (١، ٢) بالملحق.

رابعا: دراسة بنية القطاعات والأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة بمصر :-

بدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توزيعها على القطاعات الاقتصادية و نسبة مساهمة كل قطاع خلال الفترة الاخيرة من (٢٠٠٨ -٢٠١٥) يلاحظ استحواذ قطاع البترول بالمركز الأول بنسبة بلغت حوالي

٦٨,٣ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة بمصر ، ثم يليها المركز الثاني الاستثمارات الأجنبية (الغير موزعة) بنسبة ١٣ % ، ثم القطاع الصناعى بأهمية نسبية تبلغ حوالي ٤,٥ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة بمصر، ثم القطاعات (التمويلى – الاتصالات– الانشائى)على الترتيب كنسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة وهى نسب ضعيفة اما القطاع الزراعي يستحوذ على اقل اهمية نسبية تبلغ حوالي ٠,٧٧ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة كما هو موضح بجدول (٥) على الرغم ان مصر تتميز بانها اكبر سوق استهلاكى فى الشرق الاوسط وبها أرخص ايدى عاملة مدربة حيث يبلغ التعداد نحو ٩٠,٦٧٩ مليون نسمة لعام ٢٠١٦ و حوالي ٤٠% من التعداد السكانى فى سن الشباب وهم عماد التنمية فى اى مجال ورغم كل هذة المقومات فانة فى ظل عدم الاستقرار السياسى و الأمنى الامر الذى أدى الى هروب راس المال الأجنبي خلال الخمس سنوات الاخيرة مع وجود خلل فى البنية الاقتصادية المصرية التى تحتاج الى العلاج على المدى الطويل.

رغم ان الحكومة المصرية تشجع الان اصحاب رؤوس الاموال لضخها فى مشاريع تزيد من قوة الاقتصاد المصرى ، الا ان هناك مشاكل تعوق الاستثمار والمستثمرين الاجانب وتتمثل **هذة المشاكل و المعوقات من وجهة نظر المستثمر الأجنبي :-**

- انخفاض مستوى الشفافية و انسياب المعلومات .
- عدم توفر الاستقرار الأمنى و الاقتصادى و السياسى
- تعدد القوانين و تضاربها
- بطىء اجراءات التقاضى
- الطابع البيروقراطى و الروتين الادارى الذى يغلب على الوظائف الحكومية و صعوبة تحديد المسئوليات الوظيفية مما يكلف المستثمر الوقت و الجهد و المال
- مشكلة تسعير الاراضى المملوكة للدولة و المطروحة لانشاء مشاريع استثمارية و تبعثرها .
- عدم السماح للاجانب تملك الاراضى و العقارات
- التقديرات الجزافية للضرائب و الرسوم الجمركية التى تؤدى لزيادة الاعباء الضريبية و الجمركية.
- انقطاع الكهرباء و عوائق قانون العمل بين المستثمر و العمالة (فهو قانون تكافل وليس تكامل)
- طبيعة السوق المصري كسوق سعر و ليس سوق جودة (صعوبة تسويق المنتجات ذات القيمة المضافة العالية لانخفاض مستويات المعيشة)٠
- عوائق تواجة التسويق و التمويل و الادارة .

***طرح بعض الحلول لمشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر كالتالى :-**

- توفير مناخ جاذب و ملائم للاستثمار
- توحيد التشريعات مع سرعة اجراءات التقاضى
- ادخال مجال الشباك الواحد حيز التنفيذ
- الشفافية و الوضوح و الافصاح عن المعلومات فى اى مجال
- الترويج للاستثمارات
- الحوافز المعلنة
- علاج المشروعات المتعثرة و الطاقات العاطلة
- انشاء كيان حكومى خاص لة دراية بكل النواحى الاقتصادية و التجارية و الاستثمارية يكون لة سلطة اتخاز القرارات واجبة التنفيذ لتنشيط الاستثمار

- القضاء على البيروقراطية و الروتين الادارى و اتباع سياسة اللامركزية الادارية فى التعامل مع المستثمر
- توفير الاراضى الصناعية و تزويدها بالمرافق و طرحها للمستثمرين و تسهيل اجراءات الحصول عليها
- تذليل العقبات امام المستثمرين لتنشيط الاستثمار و رفع كفاءتة مع دفع عجلة التنمية فى كافة القطاعات بالدولة
- تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة كثيفة العمالة
- تعميق مفهوم التلمذة الصناعية و نشر التعليم الفنى
- التوافق بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل الفعلى
- تشجيع الشباب على الانتقال و العمل و العيش بالمناطق الجديدة

جدول رقم (٦) الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توزيعها على القطاعات الاقتصادية و نسبة مساهمة كل قطاع خلال الفترة الاخيرة عام (٢٠٠٨ -٢٠١٥) " القيمة بالمليون دولار"

السنة / القطاع	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤ / ٢٠١٥	النسبة من الإجمالي
قطاع البترول	٩٦٦٦,٦	٧٥٧٧,٤	٧٠١٤,٧	٧١٠١,٠	٧٢٦٦,١	٧٨١٤,٩	٧٦٩٩,٢	٦٨,٣
القطاع الصناعى	٨٥١,٩	٤٥٦,٣	٨٠٣,٩	٧٣٢,٦	٢٦١,٣	٢١٥,٣	٢٨٢,٦	٤,٥٤
القطاع الزراعي	٧٦,٣	٢٦١,٦	٣٠,٤	٨٠,٧	١٣٩,٠	٢٥,٨	٢,٨	٠,٧٧
القطاع الانشائى	٢٢٥,٥	٣٠٣,٨	١٠٨,٨	١٢٧,٢	٢٠,٧	٢٣٨,٣	٧٤٥,٧	٢,٢٣
القطاع العقارى	١٣٨,٤	٣٠٥,٣	١٣٤,٠	٨٦,٢	٤٤,٢	١٤٩,٤	٧٧٦,٢	٢,٠٦
القطاع التمويلى	٤٤٠,٧	٨٧٣,٩	١١٤,٠	٢١٢,٧	٣٧٩,٨	١١١,٥	٢٥١,٣	٣,٠١
القطاع السياحى	١٢١,٧	٢٤٦,٩	١٥٨,٠	٤١,٧	٢٠,٩	١٣,٠	٦,٩	٠,٨
قطاع الاتصالات	٧٢٧,٣	٦٢,٨	٧,٠	١٣٩٠,٩	٢١,١	٢,٠	٢,٢	٢,٧٩
خدمات اخري	٢٨٢,٥	٣٨٢,٦	٢٠٧,٢	٤٦٥,١	٢٧٤,٤	١٥٥,١	٢٢٢,٩	٢,٥
غير موزعة	٣٠٥,٢	٥٣٧,٥	٩٩٦,٤	١٥٣٠,٠	١٨٤٧,٠	٢١٦٧,٧	٢٩٢٣,٢	١٣
الإجمالي	١٢٨٣٦,١	١١٠٠٨,٢	٩٥٧٤,٤	١١٧٦٨,١	١٠٢٧٣,٦	١٠٨٩٢,٩	١٢٩١٣,٢	١٠٠

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى منشورة على الموقع الالكترونى.

خامسا: تقييم اداء الاستثمار الزراعي فى الاقتصاد القومي المصرى:

يعتبر الاستثمار الزراعي موردا اساسيا لزيادة الانتاج و الدخل الزراعي مع خلق فرص عمل جديدة فقياس اداء الاستثمارات الزراعية المنفذة للاستفادة منها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة ولاصلاح البنية الاستثمارية الزراعية وكيفية علاج الخلل والمشاكل بها ٠

(أ)- تقدير اداء الاستثمار الزراعي والعوامل المحيطة المؤثرة على المقتصد الزراعي باستخدام نموذج (Klein Model)

يتكون نموذج **Klein** من ثلاثة معادلات سلوكية (**Behavioral Equations**) وثلاثة معادلات تعريفية (**Identity Equations**)حيث تفترض المعادلة الأولى أن زيادة كل من ربح العام الحالى وربح العام السابق وزيادة الإستثمار فى العام السابق يؤدى إلى زيادة الإستثمار، بينما إنخفاض سعر الفائدة تؤدى إلى زيادة الإستثمار . فى حين تفترض المعادلة الثانية أن زيادة كل من ربح العام الحالى وربح العام السابق وأجور العمالة تؤدى إلى زيادة الإستهلاك . بينما تفترض المعادلة الثالثة أن زيادة كل من إجمالي الناتج فى العام الحالى وإجمالي الناتج فى العام السابق تؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة، بينما زيادة التكنولوجى تؤدى إلى خفض الطلب على العمالة.

Equations:

$$Invs_t = Prof_{t+} Prof_{t-1} + Invs_{t-1} + R_t$$

$$Con_t = Prof_t + Prof_{t-1} + WL_{t-1}$$

$$Ld_t = Gnp_t + Gnp_{t-1} \pm Tcn_t$$

Identities:

$Gnp_t = Con_t + Invs_t + Gov_t$

$Nnp_t = Gnp_t - Tax_t$

$Prof_t = NNp_t - WL_t$

حيث :

$Invs_t$	: الإستثمار فى السنة t	Ld_t	: الطلب على العمالة فى السنة t
$Invs_{t-1}$	: الإستثمار فى السنة السابقة t_{-1}	Gnp_t	: إجمالي الناتج القومي فى السنة t
$Prof_t$	: الربح فى السنة t	Gnp_{t-1}	: إجمالي الناتج القومي فى السنة السابقة t_{-1}
$Prof_{t-1}$	: الربح فى السنة السابقة t_{-1}	Tcn_t	: التكنولوجى (الزمن) فى السنة t
R_t	: سعر الفائدة فى السنة t	Gov_t	: الإنفاق الحكومىفى السنة t
Con_t	: الإستهلاك فى السنة t	NNp_t	: صافى الناتج القومي فى السنة t
WL_t	: أجور العمالة فى السنة t	Tax_t	: الضرائب فى السنة t
WL_{t-1}	: أجور العمالة فى السنة السابقة t_{-1}		

ويتكون النموذج من ستة متغيرات داخليــة (Endogenous) وهــى (Nnp_t, $Prof_t$, Gnp_t, Ld_t, $Con_t Invs_t$) ، وخمسة متغيرات خارجيــة (Exogenous) وهــى ($Tax_t WL_t$, Gov_t , Tcn_t , , R_t ,) ، وثلاثة معادلات تعريفية وهى Gnp_t ، Nnp_t، $Prof_t$

ا: نتائج تقدير نموذج Kleinعلى المستوى الزراعي :

يتبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** بإستخدام إسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين**(2sls)** أن دالة الإستثمار الزراعي معنوية إحصائيا عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٦٧,٥ % من التغيرات فى الإستثمار الزراعي ترجع إلى التغير فى ربح العام الحالى وربح العام السابق والإستثمار فى العام السابق وسعر الفائدة ، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج – جدول (٧) . ويتبين من دالة الإستثمار أن زيادة الربح فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار الزراعي بنسبة ١,٧١ % ، فى حين تبين أن زيادة الربح فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار الزراعي بنسبة ٠,٨٥% ، بينما زيادة الإستثمار فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار الزراعي بنسبة ٥,٢١%، فى حين خفض سعر الفائدة بحوالي بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار بنسبة ١١,٩٤%.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** أن دالة الإستهلاك الزراعي معنوية إحصائيا عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٩٧,٦ % من التغيرات فى الإستهلاك الزراعي ترجع إلى التغير فى ربح العام الحالى وربح العام السابق وأجور العمال الزراعية فى العام الجارى، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج – جدول (٧) . ويتبين من دالة الإستهلاك أن زيادة الربح فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستهلاك الزراعي بنسبة ١١,٧٦% ، فى حين زيادة الربح فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستهلاك الزراعي بنسبة ٢,١٨%، بينما زيادة أجور العمالة فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى يؤدى إلى زيادة الإستهلاك الزراعي بنسبة ١,٤٦%.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** أن دالة الطلب على أجور العمالة الزراعية معنوية إحصائيا عند المستوى المعنوى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٨٥,٩ % من التغيرات فى الطلب على أجور العمالة الزراعية ترجع إلى التغير فى إجمالي الناتج الزراعي العام الحالى و إجمالي الناتج الزراعي فى العام السابق ومستوى التكنولوجى فى العام الجارى، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها

النموذج – جدول (٧) . فى حين تبين من معادلة الطلب على أجور العمالة الزراعية أن زيادة إجمالي الناتج الزراعي فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الأجور الزراعية بنسبة ٢,٤١%، فى حين زيادة إجمالي الناتج الزراعي فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الأجور الزراعية بنسبة ٧,٠٧% ، بينما زيادة مستوى التكنولوجى فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى خفض الأجور الزراعية بنسبة ١,٦٥%.

جدول (٧) : التقدير القياسى لنموذج (Klein) لدوال الإستثمار والإستهلاك والطلب عل العمالة على المستوى الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) "بالمليار جنية "

المتغيرات	دوال إنحدار نموذج Klein	R^{-2}	F
الإستثمار الزراعي	Log Invst= 3.005 + 0.171 Log Proft+ 0.085 log Proft-1+0.521 log Invst-1 – 1.194 Log Rt (2.85)** (2.38)* (1.85) (-2.11)*	0.675	5.7**
الإستهلاك الزراعي	Log Cont= 0.104 + 1.176 Log Proft+ 0.218 log Proft-1+0.146 log WLt (5.19)** (5.52)** (3.31)**	0.976	201.3**
أجور العمال الزراعية	Log LDt = 0.119 + 0.241 Log Gnpt + 0.707 Log Gnpt -1 –0.165 Log Tcnt (2.11)* (2.47)* (-2.57)*	0.859	33.9**

****معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، * معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، الأرقام بين الأقواس هى قيمة t**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٣) بالملحق

(ب)– تقيم اداء الاستثمار الزراعي فى تحقيق معدلات نمو فى الدخل الزراعي :–

وذلك بتقدير نموذج (هارود ودومر) الذى يتم من خلال تقدير بعض المقايس مثل [معدل الاستثمار – انتاجية الاستثمار–(معدل راس المال = معامل الاستثمار)]٠ ويكون نموذج هارود ودومر على الشكل التالى :

معدل النمو في الدخل = معدل الإستثمار X إنتاجية الاستثمار.

$$\text{معدل الاستثمار} = \frac{\text{ث}}{\text{ي}} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي الحقيقي}}{\text{الدخل الزراعي الحقيقي}}$$

$$\text{معدل رأس المال} = \frac{\text{ث}}{\text{دي}} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي الحقيقي}}{\text{التغير في الدخل الزراعي الحقيقي}}$$

$$\text{إنتاجية الاستثمار} = \frac{١}{\text{معامل رأس المال}}$$

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل الاستثمار}} = \frac{\text{ث/ي}}{\text{ث/دي}} = \frac{\text{دي}}{\text{ي}}$$

يستخدم نموذج هارود ودومر في التعرف على دور الاستثمار الزراعي في تحقيق معدلات زيادة في الدخل الزراعي الحقيقى ، حيث يتحدد معدل النمو من خلال نسبة إدخار اقتصاد الدولة من الدخل القومي الذى يتحول إلى استثمار ومعامل رأس المال الذى يتحدد وفقاً لعدة أساليب منها إسلوب المتوسط السنوي ، حيث يتبين من الجدول رقم (٨) أن معدل نمو الدخل الزراعي قد يبلغ حوالي ٤,٨% كمتوسط لفترة الدراسة، في حين تبين أنه لتحقيق هذا المعدل فقد يتطلب ذلك تحقيق معدل استثمار يبلغ حوالي ٧,١٨ % ، وكذا تحقيق إنتاجية استثمار تبلغ حوالي ٠,٨١ خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠–٢٠١٥).

جدول (٨) : متغيرات نموذج هارود ودومر لقياس معدل نمو الدخل الزراعي الحقيقى بالمليار جنيه خلال فترة الدراسة

المتغير / السنة	إجمالي الإستثمار الزراعي الجارى	الدخل الزراعي الجارى	إجمالي الإستثمار الزراعي الحقيقى	الدخل الزراعي الحقيقى	معدل الإستثمار	معامل راس المال	إنتاجية الإستثمار	معدل النمو في الدخل
٢٠٠٠	٨,١٩٧	٥٠,٤٥٧	٨,١٠٠	٤٩,٨٥٩	١٦,٢٥			
٢٠٠١	٩,٥٩٤	٥٠,٦٩٥	٩,٢٦١	٤٨,٩٣٣	١٨,٩٢	٨,٧٥ –	٠,١١–	٢,١٦ –
٢٠٠٢	٦,٤٠	٦٨,٥٥	٦,٠١٨	٦٤,٤٢٣	٩,٣٤	٠,٦٠	١,٦٧	١٥,٦٣
٢٠٠٣	٧,٥٦	٧٢,٠٥	٦,٨١٦	٦٤,٩٦٥	١٠,٤٩	١١,١١	٠,٠٩	٠,٩٤
٢٠٠٤	٧,٤٢	٨٢,٥٤	٥,٧٥٢	٦٣,٩٨٦	٨,٩٩	٦,٩٦ –	٠,١٤ –	١,٢٦ –
٢٠٠٥	٨,٠٤	٩٢,٨٩	٥,٩٥٨	٦٨,٨٠٦	٨,٦٦	١,١٩	٠,٨٤	٧,٢٦
٢٠٠٦	٧,٧٩	١٠٢,٣٧	٥,٣٨١	٧٠,٦٩٥	٧,٦١	٣,١٥	٠,٣٢	٢,٤١
٢٠٠٧	٨,٠٧	١١٦,٣١	٥,١٣٨	٧٤,٠٣٤	٦,٩٤	١,٦١	٠,٦٢	٤,٣١
٢٠٠٨	٦,٨٦	١٣٦,٧٦	٤,١٢١	٨٢,١٣٤	٥,٠٢	٠,٦٣	١,٥٣	٧,٩١
٢٠٠٩	٦,٧٤	١٣٨,٠٥	٤,٦٠٥	٩٤,٢٧٢	٤,٨٨	٠,٣٤	٢,٩٤	١٤,٣٨
٢٠١٠	٦,٨٣	١٥٠,٧١	٤,٢٩٨	٩٤,٧٩٣	٤,٥٣	٨,٨٤	٠,١١	٠,٥١
٢٠١١	٥,٣٧	١٧٩,٦٨	٢,٨٢٩	٩٤,٦٥٥	٢,٩٩	٣١,١٨ –	٠,٠٣–	٠,١٠ –
٢٠١٢	٨,٣٨	١٩٠,٨٢	٤,٥٨٦	١٠٤,٣٨٢	٤,٣٩	٠,٢٩	٣,٤٤	١٥,١١
٢٠١٣	١١,٦٣	٢٠٣,٨٢	٥,٨٦٨	١٠٢,٨٧٨	٥,٧٠	٣,٠٥ –	٠,٣٣ –	١,٨٧ –
٢٠١٤	١٣,٤١	٢٠٣,٤١	٦,٤٩٢	٩٨,٤٤٤	٦,٥٩	١,٣٢ –	٠,٧٦ –	٤,٩٨ –
٢٠١٥	١٦,٤٩١	٢٢٣,٧٠٣	٨,٦٥	١١٠,٧٥٧	٧,٣٧	٠,٥٣	١,٩٠	١٣,٩٨
المتوسط	**٨,٦٨**	**١٢٨,٩٢**	**٥,٨٤**	**٨٠,٥٠**	**٧,١٨**	**١,٥٣ –**	**٠,٨١**	**٤,٨٠**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول (٣) بالملحق.

ج :تقيم اداء إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة فى المقتصد الاقتصاد المصرى :

" **باستخدام نموذج . Klein** " **نتائج تقدير نموذج Kleinعلى المستوى القومي :** يتبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** بإستخدام إسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين(**2sls**) أن دالة الإستثمار القومي معنوية إحصائيا عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٩٦,٩ % من التغيرات فى الإستثمار القومي ترجع إلى التغير فى ربح العام الحالى وربح العام السابق والإستثمار فى العام السابق وسعر الفائدة ، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج – جدول (٩) . ويتبين من دالة الإستثمار أن زيادة الربح فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار القومي بنسبة ٢,٩١% ، فى حين تبين أن زيادة الربح فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار القومي بنسبة ٣,٦١%، بينما زيادة الإستثمار فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار القومي بنسبة ٩,٣٤%، فى حين خفض سعر الفائدة بحوالي بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستثمار بنسبة ٣,٢٥%.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** أن دالة الإستهلاك القومي معنوية إحصائيا عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٩٩,٦ % من التغيرات فى الإستهلاك القومي ترجع إلى التغير فى ربح العام الحالى وربح العام السابق وأجور العمال القومية فى العام الجارى، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج – جدول (٩) . ويتبين من دالة الإستهلاك أن زيادة الربح فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستهلاك القومي بنسبة ٦,٧٥% ، فى حين زيادة الربح فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الإستهلاك القومي بنسبة ٢,٤٩%، بينما زيادة أجور العمالة فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى يؤدى إلى زيادة الإستهلاك القومي بنسبة ١,٩٣%.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج **Klein** أن دالة الطلب على أجور العمالة القومية معنوية إحصائيا عند المستوى المعنوى ٠,٠١ حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي ٩٥,٤ % من التغيرات فى الطلب على أجور العمالة القومية ترجع إلى التغير فى إجمالي الناتج القومي العام الحالى و إجمالي الناتج القومي فى العام

السابق ومستوى التكنولوجى فى العام الجارى، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج – جدول (٩) . فى حين تبين من معادلة الطلب على أجور العمالة القومية أن زيادة إجمالي الناتج القومي فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الأجور القومية بنسبة ٤,٥٩%، فى حين زيادة إجمالي الناتج القومي فى العام السابق بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الأجور القومية بنسبة ٢,٥٩% ، بينما زيادة مستوى التكنولوجى فى العام الجارى بنسبة ١٠% يؤدى إلى خفض الأجور القومية بنسبة ٠,١%.

جدول (٩) : التقدير القياسى لنموذج (Klein) لدوال الإستثمار والإستهلاك والطلب عل العمالة على المستوى القومي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) " بالمليار جنيه "

المتغير التابع	دوال إنحدار نموذج Klein	R^{-2}	F
الإستثمار القومي	Log Invst= 0.732 + 0.291 Log Proft+ 0.361 log Proft-1+ 0.934 log Invst-1 – 0.325 Log Rt (5.39)** (5.38)** (77.12)** (-2.37)*	0.97	117**
الإستهلاك القومي	Log Cont= 0.021 + 0.675 Log Proft+ 0.249 log Proft-1+ 0.193 log WLt (2.38)* (4.68)** (3.67) **	0.99	121.2**
أجور العمال القومية	Log LDt = 1.685 + 0.459 Log Gnpt + 0.259 Log Gnpt -1 – 0.007 Log Tcnt (2.31)* (2.31)* (-3.95)**	0.95	106**

** معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، * معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، الأرقام بين الأقواس هى قيمة t

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٤) بالملحق ٠

الملخص

التنمية الاقتصادية تتطلب برامج تمويلية واستثمارية عديدة لطرح العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية لتنمية البنيان الاقتصادى القومي فى كافة مجالاتة و تعتبر الاستثمارات هى من اهم وسائل تنفيذ برامج التنمية و فتح مجالات لجذب العمالة و تقليل معدلات البطالة و رفع مستوى معيشة الافراد و المجتمع ككل ٠وتمثلت مشكلة البحث فى وجود خلل فى توزيع الاستثمارات المنفذة بقطاعات الدولة المختلفة فى ظل الانخفاض النسبى للاستثمارات المنفذة فى قطاع الزراعة و قطاع المياة و قطاع التشيد و البناء وهى من اهم القطاعات السلعية التى تحتاج الى زيادة نسبة الاستثمارات التى تعمل على جذب الايدى العاملة وتقليل معدلات البطالة مع توفير الأمن الغذائي و الأمن القومي للبلاد مع زيادة الدخل القومي ٠ لذلك يتم دراسة مدى تاثر النشاط الاقتصادى المصرى بالاستثمارالقومي و كذلك الاستثمار الزراعي ثم دراسة تطور الاستثمارات القومية و الأجنبية المنفذة و كيفية توزيعها على قطاعات الدولة المختلفة والتعرف على الأهمية النسبية لكل منها وكذلك التعرف على اهم المعوقات الاستثمارية للتدفقات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي مع دراسة كفاءة اداء الاستثمار الزراعي والقومي للوقوف على الاسباب الفعلية لتدنى الاستثمارات بالقطاع الزراعي مع دفع عجلة الاستثمارات القومية بقطاعات الدولة المختلفة التى تساهم فى تنمية الانتاج و الدخل القومي مع رفع الأهمية النسبية للاستثمارات فى القطاعات السلعية الضرورية لمعيشة الافراد كقطاع الزراعة وقطاع المياة و قطاع التشيد و البناء و غيرها مع رفع كفاءة الاستثمار بهذة القطاعات ٠ومن اهم النتائج البحثية انخفاض الاستثمار القومي الإجمالي و ضعف شديد للاستثمارات الزراعية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي فى مصر خلال فترة الدراسة مما يتطلب دراسة شاملة لجوانب الاستثمار فى مصر للوقوف على اسباب انخفاضها ومنها يتضح ان إجمالي الاستثمارات القومية المنفذة فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٠– ٢٠١٥) تزداد سنويا بمقدار ٢٠,١٤ مليار جنية تمثل نحو ١٠,٩ %من متوسطها السنوي البالغ حوالي ١٨٦,٣٩ مليار جنية اما التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بمصر ثابتة عند متوسطها السنوي البالغ حوالي ٤٨,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة ولكن شهدت تراجع ملحوظ خلال

السنوات الخمس الاخيرة نظرا لما شهدتة مصر و المنطقة العربية من عدم استقرار امنى و سياسى مع هروب و تراجع راس المال الأجنبي بمصر٠ و بدراسة الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للقطاع السلعى يتبين ان قيمة الاستثمارات بقطاع البترول و الاستخراجات الاخرى التى تشمل(البترول ، الغاز الطبيعى واخرى) يحتل المركز الأول ويحتل المركز الثانى الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية و تشمل (تكرير البترول و اخرى) ثم يحتل المركز االثالث الاستثمارات بقطاع الكهرباء بينما قطاع الزراعة يحتل المركز الرابع اما قيمة الاستثمارات فى قطاع المياة و قطاع التشيد و البناء يحتلا المركز الخامس و السادس على التوالى ٠

بدراسة الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة بإجمالي القطاعات بالدولة يتبين ان تحتل قيمة الاستثمارات بإجمالي القطاعات السلعية المركز الأول و تحتل قيمة الاستثمارات بإجمالي القطاعات الخدمية المركز الثاني ثم تحتل قيمة الاستثمارات بإجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية المركز الثالث .

– وهذا يوضح تدنى الأهمية النسبية للقطاعات ذات الأهمية القصوى لاستمرار الحياة للافراد مثل (قطاع الزراعة ، قطاع التشيد و البناء و قطاع المياة) رغم ان هذة القطاعات الاقتصادية تدعم الأمن الغذائي و الأمن القومي للبلاد رغم ان الحكومة المصرية تشجع الان اصحاب رووس الاموال لضخها فى مشاريع تزيد من قوة الاقتصاد المصرى الا ان هناك مشاكل تعوق الاستثمار و المستثمرين الاجانب تمثلت هذة المشاكل و المعوقات من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فى البيروقراطية و الروتين الادارى ، الضرائب الجزافية العالية ،الاسعار العالية للاراضى الصناعية المملوكة للدولة و انقطاع الكهرباء ---- – مع طرح بعض الحلول لهذة المشاكل.

وبدراسة كفاءة اداء كل من الاستثمار الزراعي و القومي فى ظل العوامل المحيطة بالاستثمار خلال فترة الدراسة تبين من نتائج نموذج كلاين للاستثمار الزراعي ان اهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي فى مصر خلال فترة الدراسة هى الاستثمار الزراعي بفترة تاخر واحدة ثم الربح الزراعي بفترة تاخر واحدة ثم الربح الزراعي ، و يتضح ايضا وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار الزراعي حيث يزداد الاستثمار الزراعي بانخفاض سعر الفائدة ٠ كما يتبين ان اهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك الزراعي هى الربح الزراعي ثم اجور العمالة الزراعية ثم الربح الزراعي بفترة تاخر واحدة ، كما يتبين ان اهم العوامل المؤثرة على الاجور الزراعية هى الناتج الزراعي بفترة تاخر واحدة ثم الناتج الزراعي ٠ وان هناك علاقة عكسية بين مستوى التكنولجى و قيمة الاجور الزراعية اى بزيادة مستوى التكنولجى يقل الطلب على العمالة و بالتالى يزداد عرض العمالة الزراعية مع خفض الاجور الزراعية مما يوضح وجود علاقة احلالية بين عنصر العمل و راس المال. كما يتضح من نموذج هارود ودومر أن معدل نمو الدخل الزراعي قد يبلغ حوالي ٤,٨% كمتوسط فترة الدراسة، في حين تبين أنه لتحقيق هذا المعدل فقد يتطلب ذلك تحقيق معدل استثمار يبلغ حوالي ٧,١٨%، وكذا تحقيق إنتاجية استثمار تبلغ حوالي ٠,٨١ خلال فترة الدراسة. كما تبين من نتائج نموذج كلاين للاستثمار القومي ان اهم العوامل المؤثرة على الاستثمار القومي فى مصر خلال فترة الدراسة هى الاستثمار القومي بفترة تاخر واحدة ثم الربح القومي ثم الربح القومي بفترة تاخر واحدة ، و يتضح ايضا وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار القومي حيث يزداد الاستثمار القومي بانخفاض سعر الفائدة ٠ كما يتبين ان اهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك القومي هى الربح القومي بفترة تاخر واحدة ثم الربح القومي ثم اجور العمالة القومي ، كما يتبين ان اهم العوامل المؤثرة

على قيمة الاجور القومية هى الناتج القومية بفترة تاخر واحدة ثم الناتج القومية ٠ وان هناك علاقة عكسية بين مستوى التكنولجى و قيمة الاجور القومية اى بزيادة مستوى التكنولجى يجعل المستثمرون يلجاون للتكنولوجيا بدلامن العمالة و بالتالى يزداد عرض العمالة القومية و بالتالى خفض الاجور القومية مما يوضح وجود علاقة احلالية بين عنصر العمل و راس المال.

المراجع : -

١- الموقع الالكترونى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (تقارير الاداء) www.gafient.org

٢- الموقع الالكترونى جهاز التعبئة العامة و الاحصاء "الكتاب الاحصائى السنوي اعداد متفرقة "

٣- الموقع الالكترونى للبنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg

٤- الموقع الالكترونى لوزارة التنمية الاقتصادية www.mop.gov.eg

٥- ثناء النوبى اجمد سليم – " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الاستثمار القومي و الزراعي فى مصر " – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٨

٦- جمال صيام و هنادى مصطفى (دكاترة) " بعض السياسات الاصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية " المؤتمر العشرون للاقتصادين الزراعين – اكتوبر ٢٠١٢

٧- خالد احمد ابراهيم ابو النور –" كفاءة و محددات الاستثمار الزراعي فى جمهورية مصر العربية " – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١٤

٨- دعاء ممدوح محمد ، يحيى عبد الرحمن يحيى –"التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر" – المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، ٢٠١٤

٩- سامية محمد عبد الفتاح – " تحليل التوزيع القطاعى للاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي المصرى "– المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٩

١٠- عبير عبد اللة قناوى – " نموزج اقتصادى قياسى أنى لتوزيع الاستثمارات القومية على بعض القطاعات الاقتصادية المصرية " – مجلة جامعة المنصورة ٢٠١٤

١١- فاتن محمد كمال محمود – " تحليل قياسى للاستثمار القومي و الزراعي فى مصر" – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١٤

١٢- محمد ابراهيم محمد الشهاوى – " القضايا الاقتصادية الزراعية المتعلقة بالاستثمار الزراعي فى مصر "– محاضرات الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة (سابا باشا) –جامعة الاسكندرية

١٣- محمد خيرى العشرى و اخرون – "دراسة اقتصادية عن معايير كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعي المصرى "– المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٩

الملاحق

جدول (١) الاستثمارات المحلية و الأجنبية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) ونسب تاثر النشاط الاقتصادى المصري بالاستثمارات المنفذة "بالمليار جنية والاسعار الجارية "

المتغير / السنة	الاستثمارات المحلية			الاستثمارات الأجنبية	الاستثمار الزراعي	الناتج المحلى الزراعي	الناتج المحلى الإجمالي	نسبة الاستثمار القومي للناتج المحلى الإجمالي	نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلى الإجمالي	نسبة الناتج المحلى الزراعي للناتج المحلى الإجمالي	نسبة الاستثمار الزراعي الى الاستثمار القومي	الرقم القياسى التحيزى
	الاستثمار القومي بالقطاع العام	الاستثمار القومي بالقطاع الخاص	إجمالي الاستثمارات القومية									
٢٠٠٠	٣١,٣٧	٣٢,٢١	٦٣,٥٨٢	١٥,٢٨	٨,١٩٧	٥٥,٠٧	٣٣٢,٥٤	١٩,١٢	٢,٤٦	١٦,٥٦	١٢,٨٩	٠,٧٨
٢٠٠١	٣٥,٦٧	٣١,٨٥	٦٧,٥١١	١٧,٦٩٢	٩,٥٩٤	٥٨,٣٧	٣٥٤,٥٦	١٩,٠٤	٢,٧١	١٦,٤٦	١٤,٢١	٠,٨٦
٢٠٠٢	٣٤,٤٦	٣٣,٦٥	٦٨,١٠٣	٣٠,٩٥١	٦,٤٠٤	٦٣,٨٢	٣٩٠,٦٢	١٧,٤٣	١,٦٤	١٦,٣٤	٩,٤٠	٠,٥٨
٢٠٠٣	٤٢,٤٦	٣٧,١٠	٧٩,٥٥٦	٣٧,٩٧٥	٧,٥٥٩	٦٩,٢٥	٤٥٦,٣٢	١٧,٤٤	١,٦٦	١٥,١٨	٩,٥٠	٠,٦٣
٢٠٠٤	٥٠,٠٤	٤٦,٤٢	٩٦,٤٥٦	٦٩,٨٥٦	٧,٤٢٠	٧٥,٣٩	٥٠٦,٥١	١٩,٠٤	١,٤٦	١٤,٨٦	٧,٦٩	٠,٥٢
٢٠٠٥	٤٩,٤٢	٦٦,٣٢٥	١١٥,٧٤١	٧٩,٢٤٧	٨,٠٤٤	٨١,٧٧	٥٨١,١٤	١٩,٩٢	١,٣٨	١٤,٠٧	٦,٩٥	٠,٤٩
٢٠٠٦	٥٨,٠٤	٩٧,٣٠	١٥٥,٣٤٢	٨٠,٤٥	٧,٧٩١	٩٩,٩٥	٧١٠,٣٩	٢١,٨٧	١,١٠	١٤,٠٧	٥,٠١	٠,٣٦
٢٠٠٧	٧٠,٤٥	١٢٩,٠٨	١٩٩,٥٣٥	٨١,٧٦	٨,٠٧٣	١١٣,١	٨٥٥,٣٠	٢٣,٣٣	٠,٩٤	١٣,٢٣	٤,٠٤	٠,٣١
٢٠٠٨	١٠١,٦٦	٩٥,٤٨	١٩٧,١٣٧	٨٢,٣٣	٦,٨٦٢	١٣٥,٤٦	٩٩٣,٠٦	١٩,٨٣	٠,٦٩	١٣,٦٣	٣,٤٨	٠,٢٦
٢٠٠٩	١٠٥,٠٩	١٢٦,٧٤	٢٣١,٨٢٧	٥٥,٦٩	٦,٧٤٣	١٦٠,٩٧	١١٥٠,٦	٢٠,١٥	٠,٥٩	١٣,٩٧	٢,٩١	٠,٢١
٢٠١٠	٨٧,٣٩	١٤١,٦٨	٢٢٩,٠٦٦	٨٣,٣٦	٦,٨٣٤	١٩٠,٢	١٣٠٩,٩	١٧,٤٩	٠,٥٢	١٤,٥٢	٢,٩٨	٠,٢١
٢٠١١	٩٢,٥٥	١٥,٥٢	٢٤٦,٠٦٨	٣٧,٨٩	٥,٣٧١	١٨٨,٨	١٦٩٥,١	١٤,٥٢	٠,٣٢	١١,١٤	٢,١٨	٠,٢٠
٢٠١٢	٩٥,٩٠	١٤٥,٧١	٢٤١,٦١٢	٢٣,٨	٨,٣٨٤	٢٠٩,٧	١٩٠٨,٣	١٢,٦٦	٠,٤٤	١٠,٩٩	٣,٤٧	٠,٣٢
٢٠١٣	١١٠,٤٧	١,٦٢	٢٦٥,٠٩١	٢٢,٨	١١,٦٢٧	٢٤١,٥	٢١٧٧,٨	١٢,١٧	٠,٥٣	١١,٠٩	٤,٣٩	٠,٤٠
٢٠١٤	١٤٧,٧٩	١٨٥,٩٢	٣٣٣,٧٠٩	٢٨,٣	١٣,٤١٤	٢٧٨,٥	٢٤٥٩,٠	١٣,٥٧	٠,٥٥	١١,٣٢	٤,٠٢	٠,٣٥
٢٠١٥	١٦٤,٧٤	٢٢٧,٢٩	٣٩٢,٠٣٩	٢٩,٨	١٦,٤٩١	٣١٨,٨	٢٦٧٣,٣	١٤,٦٦	٠,٦٢	١١,٩٣	٤,٢١	٠,٣٥
المتوسط	٧٩,٨٣	١٠٦,٥٦	١٨٦,٣٩٩	٥٢,٤٩٦	٨,٦٧٥	١٤٨,٤	١١٥٩,٩	١٧,٦٣	١,١٠	١٣,٧١	٦,٠٨	٠,٤٢

المصدر : وزارة الاستثمار–الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة .

الموقع الالكترونى لوزارة التنمية الاقتصادية .

جدول(٢) الاستثمارات القومية موزعة على القطاعات الأساسية و القطاعات المختلفة بإجمالي القطاعات السلعية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) "بالمليار جنية والاسعار الجارية"

المتغير / السنة	القطاعات المختلفة المكونة للقطاعات السلعية						الاستثمارات بالقطاعات السلعية	الاستثمار بقطاعات الخدمات الإنتاجية	الاستثمارات بالقطاعات الخدمية
	الاستثمارات بقطاع الزراعة	الاستثمارات بقطاع الاستخراجات المختلفة	الاستثمارات بقطاع الصناعات التحويلية	الاستثمارات بقطاع الكهرباء	الاستثمارات بقطاع المياة	الاستثمارات بقطاع التشيد و البناء			
٢٠٠٠	٨,١٩٧	٧,٦٢٣	٥,٧٩٨	٣,١٠٠	٠,٩٧١	١,٧٣٨	٢٧,٤٢٧	١٣,٦٦٦	٢٢,٤٨٩
٢٠٠١	٩,٥٩٤	٧,٤٢٩	٦,٦٥١	٣,٨٤٠	١,٠٠٧	١,٩١٠	٣٠,٤٣٠	١٣,١٨٥	٢٣,٨٩٧
٢٠٠٢	٦,٤٠٤	٨,٦٧١	٧,٣١٩	٣,٩١٠	١,١٠٥	١,٩٠٧	٢٩,٣١٦	١٤,٤٠١	٢٤,٣٨٧
٢٠٠٣	٧,٥٥٩	١٢,٧٨١	٥,٩٨٠	٧,٣٤٩	١,٣٤٠	١,٠٨٩	٣٦,٠٠٠	١٩,٠٣٢	٢٤,٤٢٦
٢٠٠٤	٧,٤٢٠	١٧,٢٤٥	١٢,٧٠٤	٧,٩٥١	١,٦٠٠	١,١٨٩	٤٨,١١٠	٢٠,٩٧١	٢٧,٣٧٥
٢٠٠٥	٨,٠٤٤	٢٦,٢٦٧	١٤,٥٠٤	٧,٩٤١	١,٠٦٧	٤,١٣٦	٦١,٩٥٨	٢٥,٠٤٣	٢٨,٧٣٩
٢٠٠٦	٧,٧٩١	٢٧,٠٥٤	٤١,٩٠٩	٧,٦٢١	٣,٩٤٢	٢,٤٧٨	٩٠,٧٩٥	٢٨,٤٨٩	٣٦,٠٩٨
٢٠٠٧	٨,٠٧٣	٣٦,٥٥٨	٤٢,٢٩٤	١٠,٧٢٥	٦,٧٤٣	٣,٣١٥	١٠٧,٧٠٥	٤٤,٦٠١	٤٧,٢٢٧
٢٠٠٨	٦,٨٦٢	٣٨,٢٠٠	٢٩,٦٨٦	١٥,٥٧٥	٨,٥٨٤	٣,٨٣٧	١٠٢,٧٤٣	٤٢,١٣٣	٥٢,٢٦
٢٠٠٩	٦,٧٤٣	٦١,٣٠٦	٢٥,٥٣٦	١٥,٨٦٣	٨,٤١٤	٤,١٦٣	١٢٢,٠٢٥	٥٣,٨٣٣	٥٥,٩٦٩
٢٠١٠	٦,٨٣٤	٤٤,٧٢٨	٢٣,٧٦٦	١٦,٨٨٠	٥,١٩٦	٥,٧٦٣	١٠٣,١٦٦	٥٧,٠٤٠	٦٨,٨٦٠
٢٠١١	٥,٣٧١	٦٢,٣٦٩	٢٢,٥٢٦	١٨,٤١٠	٥,١٠٣	١,٦٩٩	١١٥,٤٦٩	٥٧,٧١٤	٧٢,٨٨٥
٢٠١٢	٨,٣٨٤	٦٣,٤٩٦	٢٥,١١٠	١٥,٦٦٣	٤,٦٨٤	٣,٢٦٧	١٢٠,٦٠٤	٤٨,٩٠٨	٧٢,١٠٠
٢٠١٣	١١,٦٢٧	٥٩,٨٩٦	٣٩,٥٤٧	١٣,٦٤٠	٥,٤٠٠	٢,٦٥١	١٣٢,٧٦١	٥٧,٧٢٢	٧٤,٦٠٩
٢٠١٤	١٣,٤١٤	٦٩,١٤٨	٤٢,٧٢٧	١٤,٧٧٩	٥,٦٦٣	٣,٩١١	١٤٩,٦٤١	٩٥,٣٦٥	٨٨,٧٠٣
٢٠١٥	١٦,٤٩١	٦٠,٥٠٤	٤٨,٨٠٧	١٦,٦٧١	٥,٤٢٩	١١,٦٧٦	١٥٩,٥٧٩	١١٢,٥٥٣	١١٩,٩٠٧
المتوسط	٨,٦٧٥	٣٧,٧٠٥	٢٤,٦٧٩	١١,٢٤٥	٤,١٤٠	٣,٤٢١	٨٩,٨٦٥	٤٤,٠٣٨	٥٢,٤٩٦

المصدر: الموقع الالكترونى لوزارة التنمية الاقتصادية .

جدول (٣) بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥)

" بالمليار جنية و الاسعار الجارية "

المتغير / السنة	الناتج المحلى الزراعي	الضرائب الزراعية	صافى الناتج الزراعي (١)	اجور العمالة الزراعية (٢)	الربح الزراعي (١-٢)	الاستهلاك الزراعي	الطلب على العمالة الزراعية
٢٠٠٠	٥٥,٠٦٥	٠,٠٣٣	٥٥,٠٣٢	٠,١٨٦	٥٥,١٥	٥٢,٤٢	٤,٩١٥
٢٠٠١	٥٨,٣٧	٠,٠٣٤	٥٨,٣٤	٠,١٨٩	٥٨,٢٦	٥٥,٣٠	٤,٩٧٢
٢٠٠٢	٦٣,٨٢	٠,١٤٣	٦٣,٧٨٨	٠,١٩٦	٦٣,٥٩	٥٨,٤٦	٥,٠١٩
٢٠٠٣	٦٩,٢٥	٠,١٥	٦٩,١٠٩	٠,٢٦٣	٦٨,٨٥	٦٢,١٨	٥,٠٨٤
٢٠٠٤	٧٥,٣٩	٠,١٧١	٧٥,١٤١	٠,٣٥٤	٧٤,٧٩	٦٧,٤٧	٥,١٠٤
٢٠٠٥	٨١,٧٧	٠,٢٢٤	٨١,٥٩٥	٠,٨٩٧	٨٠,٧٠	٧٢,٠٤	٥,٥٧
٢٠٠٦	٩٩,٩٥	٠,٢٣١	٩٩,٧٢٩	١,٧٩٢	٩٧,٩٤	٨٧,٧٤	٥,٢٤٣
٢٠٠٧	١١٣,١٠	٠,٤٢٩	١١٢,٧٢٣	١٧,٨٢٧	٩٤,٩٠	٩٨,٥٣	٥,٣٣٣
٢٠٠٨	١٣٥,٧٨	٠,٤٨٣	١٣٤,٢٩٩	١٨,٩١٧	١١٥,٣٨	١٤٢,٢١	٥,٤٢٧
٢٠٠٩	١٦٠,٩٧	٠,٥١٩	١٦٠,١٩٧	٢١,٥٧٨	١٣٨,٦٢	١٤٤,٧٣	٥,٥٤٥
٢٠١٠	١٩٠,٦٣	٠,٥٦٢	١٨١,٠٦٩	٢٢,٤٦٩	١٥٨,٦٠	١٦٩,٣٧	٦,٨٧٦
٢٠١١	١٨٨,٧٨	٠,٦٢٣	١٨٥,٧٣	٢٣,٣٧٨	١٦٢,٣٦	١٧٣,٢١	٦,٨١
٢٠١٢	٢٠٩,٧	٠,٩٨٢	٢٠٨,٧٦٦	٢٥,٢٨١	١٨٣,٤٩	٢١٨,٨٣	٦,٣٩
٢٠١٣	٢٤١,٥	٢,٣٤١	٢٣٩,١٥٢	٥٧,٥٤٨	١٨١,٦٠	٢٥٣,٢٦	٦,٨٥
٢٠١٤	٢٧٨,٥	٦,٨٥٤	٢٧١,٦٠٥	٧٨,٢٣١	١٩٣,٣٧	٢٩٤,٣٧	٦,٨١
٢٠١٥	٣١٨,٨	٩,١٣٣	٣٠٩,٧٤٥	٧٩,٣٦٨	٢٣٠,٣٨	٣٧١,٧٤	٦,٩
المتوسط	١٤٨,٤	١,٤٣	١٤٧,٠٠	٢٢,٤١	١٢٤,٥٩	١٤٥,١٢	٥,٧٧

المصدر: جمعت من المواقع الالكترونية للبنك المركزى المصري

جدول (٤) المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد القومي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥)

" بالمليار جنية و الاسعار الجارية "

المتغير / السنة	الناتج المحلى الإجمالي	إجمالي الانفاق الحكومى	إجمالي الاستثمار القومي	إجمالي الناتج القومي	الضرائب	صافى الناتج القومي	اجور العمالة القومية	الربح القومي	إجمالي الاستهلاك	سعر الفائدة	الطلب على العمالة القومية
٢٠٠٠	٣٣٢,٥٤	١١٥,٥٤	٦٣,٥٨	٣٢٦,٢٩	٥١,٣٦	٢٧٤,٩٣	٢٥,٢٤	٢٤٩,٦٩	٣١٠,٦	١٣,٠	١٦,٧٥
٢٠٠١	٣٥٤,٥٦	١٢٧,٣٢	٦٧,٥١	٣٤٥,٣٩	٥١,٧٣	٢٩٣,٦٦	٢٨,٢٤	٢٦٢,٤٢	٣٢٧,٢	١٢,٠	١٧,٢٠
٢٠٠٢	٣٩٠,٦٢	١٣٤,٤١	٦٨,١٠	٤٠١,٤٨	٥٧,٤٩	٣٤٣,٩٩	٣١,٥٥	٣١٢,٤٤	٣٥٧,٨	٩,٤	١٧,٥٥
٢٠٠٣	٤٥٦,٣٢	١٤٥,٩٠	٧٩,٥٦	٤٤٨,٢١	٦٤,٧٩	٣٨٣,٤٢	٥٩,٩٥	٣٤٧,٤٧	٤٠٩,٧	١٠,٢	١٧,٨٦
٢٠٠٤	٥٠٦,٥١	١٤٩,٣٢	٩٦,٤٦	٥٠٦,٩	٧٥,٧٦	٤٣١,١٤	٣٧,٢٧	٣٩٣,٨٧	٤٥٣,٩	١١	١٨,١٢
٢٠٠٥	٥٨١,١٤	١٦١,٦١	١١٥,٧٤	٥٦٢,١	٩٧,٧٧	٤٦٤,٣٣	٤١,٥٥	٤٢٢,٧٨	٥١٢,٠	١٠,٣	١٨,٧٢
٢٠٠٦	٧١٠,٣٩	٢٠٧,٨١	١٥٥,٣٤	٦٤٠,١	١١٤,٣٣	٥٢٥,٧٧	٤٦,٧٢	٤٧٩,٠٥	٦٢٣,٦	١١,٢	١٩,٦٥
٢٠٠٧	٨٥٥,٣٠	٢٢٢,٠٣	١٩٩,٥٤	٧٥٨,٨	١٣٧,٢	٦٢١,٦	٥٢,١٥	٥٦٩,٤٥	٧٤٥,١	١٢	٢٠,٧٧
٢٠٠٨	٩٩٣,٠٦	٢٨٢,٢٩	١٩٧,١٤	٩١١,١	١٦٣,٢٢	٧٤٧,٨٨	٦٢,٨٣٩	٦٨٥,٠٤	٩١١,٤	١٠,٥	٢٢,١١
٢٠٠٩	١١٥٠,٥٩	٣٥١,٥٠	٢٣١,٨٣	١٠٥٤,٣	١٧٠,٤٩	٨٨٣,٨١	٧٦,١٤	٨٠٧,٦٦	١٠٣٤,٥	٩,٧٥	٢٢,٥١
٢٠١٠	١٣٠٩,٩١	٣٦٥,٩٩	٢٩٩,٠٧	١٢٠٠,١	١٩٢,٠٧	١٠٠٨,٠٣	٨٥,٣٨	٩٢٢,٦٤	١١٩٣,١	٩,٧٥	٢٢,٩٧
٢٠١١	١٦٩٥,١	٤٠١,٨٧	٢٤٦,٠٧	١٣٥٠,٧	٢٠٧,٤١	١١٤٣,٢٩	٩٦,٢٧	١٠٤٧,٠٢	١٥٢٠,٨	١٠,٢٥	٢٣,٨٣
٢٠١٢	١٩٠٨,٣٢	٤٧٠,٩٩	٢٤١,٦١	١٦٤٠,٩	٢٥١,١٢	١٣٨٩,٧٨	١٢٢,٨١	١٢٦٦,٩٦	١٦٩٧,٣	٩,٧٥	٢٣,٣٥
٢٠١٣	٢١٧٧,٨٢	٥٨٨,١٩	٢٦٥,٠٩	١٨١٤,١	٢٦٠,٢٩	١٥٥٣,٨١	١٤٢,٩٥	١٤١٠,٨٥	١٩٩٠,٩	١٠,٢٥	٢٣,٦٠
٢٠١٤	٢٤٥٩,٠٣	٦٨٩,٣٣	٣٣٣,٧١	٢٠١٥,٧	٣٠٥,٩٦	١٧٠٩,٧٤	١٧٨,٥٨	١٥٣١,١٥	٢٢٨٥,٧	١٢,٥	٢٣,٩٧
٢٠١٥	٢٦٧٣,٣	٧٠١,٥١	٣٩٢,٠٣	٢١٨٨,٥	٣٩٢,٥٨	١٧٩٥,٩٢	١٩٨,٤٦	١٥٩٧,٤٥	٢٥٥١,٣	١٢	٢٤,٣
المتوسط	١١٥٩,٩	٣١٩,٧٢	١٨٦,٤٠	١٠١٠,٢٩	١٦٢,١	٨٤٨,١٩	٧٨,٨٨	٧٦٩,٣١	١٠٥٧,٨١	١٠,٨٧	٢٠,٨٣

المصدر: جمعت من المواقع الالكترونية للبنك المركزى المصري.

An Analytical Study Of The Structure Of Investment In Egypt

Summary

Economic development requires many financing and investment programs to offer several productive and service projects for the development of the national economic in all its fields and investments are one of the most important means of implementing development programs and opening fields to attract employment ,reduce unemployment rates and raise the standard of living of individuals and the society as a whole .The problem of research was the imbalance in the distribution of investments implemented in different sectors of the country In light of the decline in investments implemented in the agriculture , water , construction and other , which are the most important commodity sectors which need to increase the proportion of investments that attract labor and reduce the unemployment rates with providing national food security and security with increasing national income to study the extent of the impact of Egyptian economic activity on national investment and agricultural investment then study the development of national and foreign investments implemented and how to distribute them to different sectors of the country and identify the importance of each of them as well as identify the most important obstacles to investment of foreign direct flows from the point of view of the foreign investor and study the efficiency of the performance of agricultural and national investment to identify the actual reasons for the low investments in the agricultural sector with pushing national investments in various sectors of the state which contribute to the development of production and national income with raising Importance of investments in the commodity sectors necessary for the livelihood of individuals such as agriculture , water , construction and other with raising the efficiency of investment in these sectors the most important research results are the decline in national investment and the severe weakness of agricultural investments for the GDP in Egypt during the study period . A comprehensive study of the aspects of investment in Egypt to find out the reasons for their decline and it is clear that the total national investment implemented in Egypt during the period (2000-2015) increase annually by 20.14 billion pounds representing about 10.9% of the annual average of about 186.39 billion pounds and foreign direct investment flows in Egypt are stable at an annual average of about 48.6 billion pounds during the period of study However, there has been a marked decline in the past five years due to the instability and security instability witnessed by Egypt and the Arab region with the flight and decline of the Egyptian foreign capital. the study also examines the relative importance of investments implemented in various sectors of the commodity sectors the value of AST (petroleum , natural gas and other) the second place is the investments in the manufacturing sector including (petroleum refining and others) the third place in the investments in the electricity sector . while the agricultural sector occupies fourth place ,investments in water . construction and construction sector ranked fifth and sixth respectively .

Study of the importance of investments implemented in the total sectors in the country show that the value of investments in the total commodity sectors ranked first and occupy the value of investments in the total service sectors second place and then occupy the value of investments in the total service sectors production third .this illustrates the low importance of sectors that are the most important for the continuation of life for individuals such as agriculture , construction and water sector although these economic sectors support food security and national security of the country . although the Egyptian government is now encouraging capitalists to pump in into projects that increase of strength the Egyptian economy , however there are problems that impede investment and foreign investors . these problems and obstacles were from the point of view of the foreign investors in bureaucracy and administrative routine ,high taxes ,high prices of state-owned industrial lands and power cuts .With some solutions to these problem. A study of the efficiency of the performance of both agricultural and national investment in light of the factors surrounding the investment during the study period shows that the results of the klein model for agricultural investment .The most important factors affecting agricultural investment in Egypt during the study period are agricultural investment period –one year later- then agricultural profit period and the agricultural profit .It is also apparent that there is an inverse relationship between the interest rate and agricultural investment ,where agricultural investment is increasing by a low interest rate . The most important factors affecting agricultural consumption are agricultural profit , Then the wages of agricultural labor and then agricultural profit - one year late - as it turns out that the most important factors affecting agricultural wages and then agricultural profit - one year late - and then agricultural output .There is an inverse relationship between the level of technology and the value of agricultural wages and by increasing in the level of technology . Indicating that there is an existing relationship between the labor component and the capital . As Harrod and Dumer show , the growth rate of agricultural income is about 4.8% as the mean of the the study period . As well as achieve investment productivity of about.81 during the study period . The results of the Klein model of national investment show that the most important factors influencing national investment in Egypt during the period of study are the national investment with one lag time , then the national profit and then the national profit by one lag . It is also clear that there is an inverse relationship between the interest rate and national investment . The main factors influencing national consumption are the national income with one delay period , then the national profit , then national labor wages . The most important factors affecting the value of national wages are the national output with one delay period, then the output Nationalism . And there is an inverse relationship between the level of technology and the value of agricultural wages and by increasing in the level of technology the demand for labor is reduced . consequently the supply of agricultural labor in creases with the reduction of agricultural wages . This indicates the current relationship between labor and capital .